وان اردتم لزوم تفاوتهما في حديهما في تلك الجهة على ذلك
التقدير فاللزوم ممنوع لان التساوي يطلق
بالاشتراك على معنيين احدهما تفاوتهما في حدود
المقدارين عند التطبيق وذلك اذا كان لهما حدود
وثانيهما هو سلب التفاضل عنهما في جهة وذلك اذا
لم يكن لهما حدود واذا حمل التساوي واللاتساوي على
انهما في المقدار المحدود لم تكن القسمة حاصرة انتهى
والامام مع جلالته وعظم منصبه استصعب الجواب
عن انتقاض البرهان فابقى الغير المتناهي من نعيم
الجنان على اللاتناهي فسقط ما اورده واجاب عنه
بعض الفضلاء حيث قال اذا لزم من البرهان
وهو تناهي ما لا تناهي له انما لزم من لاتناهي السلسلة
ومن فصل عدد منها ومن توهم الانطباق ولا يلزم
من استحالة المجموع استحالة شيء من اجزايه
كما ان مجموع قيام زيد وعدم قيامه محال وكل واحد
واحد ممكن واجاب بان المجموع اذا كان محالا فلابد
ان يكون شيء من اجزايه او اجتماعهما محالا ونعلم
ان ما سوى عدم التناهي ليس بمحال انتهى فابقى
التناهي وهو باطل في نعيم الجنان لقوله اكلها دايم
اعلم ان ها هنا دليل اخر استخرجه بعض الفضلا
وهو ان يقال ان عدد نعيم الجنان اما زوج او فرد

وهو على الفوقاني في الشرح الجديد للتجريد من

مسئلة

هو المسمى بالروح من

الوهم اذا اخذ جملة من الحوادث المترتبة الى غير النهاية
وجملة اخرى غير متناهية من الحوادث الذي قبل
مبداء الجملة الاولى او بعده وتوهم انطباق الجملة
الاولى على مبداء الجملة الثانية بنطبق سايراحاد
الاولى على سايراحاد الثانية فان كان بازاء كل واحد من
الزايد واحد من الناقص كان الناقص مثل الزايد
والا فيكون الناقص متناهيا والزايد لا يزيد عليه
الا بمتناه فالزايد على المتناهي بقدر متناه متناه هذا
شبهة تقتضي البرهان اما الانتهاء على تقدير
عدمه واما مساواة الجزء للكل والاول باطل لقوله
تعالى اكلها دايم وكذا الثاني لان البديهة حاكمة
بان الكم مطلقا منفصلا كالعدد او متصلا غير قار
كالزمان والحركة او قارا كالخط والسطح والجسم التعليمي
يابى عن مساوات جزيه للكل ولا يخلص الا بان يقال
البرهان متنقض كما في المباحث المشرقية
وفي البرهان اشكال يتعسر على حله وهو ان يقال ان
ارد تم بلزوم عدم كون الناقص كالزايد على تقديري فهما
الى غير النهاية لزوم عدم تفاضلهما فاستحالة ذلك
اذ كل مقدارين لا نهاية لهما في جهة هما متساويان
في تلك الجهة بمعنى سلب التفاضل عنهما في تلك
الجهة والتفاضل في المبدأ على حاله ولا محذور فيه

واذا اردتم